

# ماذا تعني اتفاقيات التجارة الحرة للمرأة الأفريقية؟ نظرة نقدية على منطقة التجارة الحرّة القارية الأفريقية



بائعة تحضر طعام في الشارع (رقائق البطاطا) لعملائها في سوق وانديجيا في كامبالا، اوغندا  
تصوير: نوبرت بيترو كالولي

# باتت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تم التصديق عليها مؤخرًا تلوح في الأفق فوق إفريقيا. بمبادرة من الاتحاد الإفريقي تهدف هذه الصفقة الضخمة للتجارة الحرة الي توحيد الأسواق الإفريقية وتسريع التجارة بين البلدان الإفريقية وفي نهاية المطاف تشجيع وتعزيز التكامل الإقليمي. يقول أنصار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية انها ستحول القارة الي قوة اقتصادية. ولكن دعنا نركز على شريحة واحدة من السكان، وهي الشريحة البارزة في الزراعة: ماذا تعني اتفاقية التجارة هذه للمرأة الإفريقية في ودورها في إنتاج الغذاء والتجارة للقارة؟

إن الصفقة الأمريكية الكينية ستكون علي غرار الصفقة الصعبة والمتنازع عليها بين الولايات المتحدة و المغرب.

بالنسبة لأوروبا ومنذ الاستقلال عملت البلدان الإفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ بشكل جماعي بموجب اتفاقيات إطارية. بداية من اتفاقية ياوندي يليها اتفاقية لومي الرابعة واتفاقية شراكة كوتونو. في أفريقيا جنوب الصحراء تم تنظيم اتفاقيات الشراكة الاقتصادية جنباً الي جنب مع خطوط الصدع دون الإقليمية. ومع ذلك تم الانتهاء من الاتفاقات المؤقتة فقط حتى الان وقليل منها قيد التنفيذ.

قامت رابطة التجارة الحرة الأوروبية التي توحد سويسرا والنرويج وايسلندا وليختنشتاين أيضا بالضغط لإبرام اتفاقات تجارة حرة مع شركاء أفرقة وقد تم تصميمها إلى حد كبير علي غرار اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة التي تفضلها القوى الغربية الأخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

من ناحية أخرى، لم تتفاوض اليابان والصين على صفقات تجارية في حد ذاتها في أفريقيا، ولكنهما مع ذلك روجتا لاتفاقيات استثمار ومساعدات محددة مع البلدان الإفريقية الفردية والتكتلات الإفريقية دون الإقليمية.

داخل أفريقيا نفسها، كانت التجارة الداخلية الرسمية منخفضة تاريخيا خلال العقود الماضية، حيث لم تتجاوز 2 بالمائة من القيمة الإجمالية للواردات والصادرات. وهذا بالتحديد ما تهدف إليه منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقيةiii.

## اتفاقيات التجارة الحرة ليست جديدة في افريقيا

تتبع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية نفس أهداف اتفاقيات التجارة التي شاركت فيها البلدان الإفريقية في العقود الأخيرة ولكن تعممها على نطاق أوسع بكثير. إنه الامتداد القاري لأجندة التجارة الذي تقودها الشركات والتي فرضت سابقا على تكتلات افريقية متميزة من خلال العديد من الصفقات والعمليات التجارية والاستثمارية.

في عام 2000 وأصدرت الأمم المتحدة قانون النمو والفرص المتاحة في افريقيا بعد اعتماده وهي سياسة أحادية الجانب تسمح لدول افريقيا جنوب الصحراء بالدخول المعفى من الرسوم الجمركية الي السوق الأمريكي. امتد هذا الإعفاء من الرسوم ليشمل 6000 قطعة منسوجات والثياب والأحذية والأطعمة والزهور ومنتجات أخرى. تم اعتبار مجموعة مختارة من البلدان الإفريقية مؤهلة بناء على امثالها لمتطلبات الولايات المتحدة (ملحق 1: متطلبات الامثال لقانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا)i.

بعد عشرين عاما من إصداره، حقق قانون النمو والفرص المتاحة في افريقيا نجاحًا طفيفًا حيث تم إدماج ثلاث دول إفريقية فقط لهذا المشروع وهم أنجولا وجنوب افريقيا ونيجيريا كما أضعف قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا الصادرات من الدول الإفريقية الي الولايات المتحدة بدلا من فوها، من 68.2 مليار دولار امريكي عام 2011 ليصبح 23.2 مليار دولار امريكي عام 2014 ii. و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد تتجه حكومة ترامب حاليا الي مرحلة جديدة من صفقات التجارة الثنائية مع افريقيا جنوب الصحراء وقد بدأت بكينبا. يقول النقاد



مراهقة تفرز الخضروات الورقية في بلدة غويري مقاطعة سوروتي، اوغندا. تصوير نوبرت بيترو كالولي

وهذا الاتجاه مشابه في باقي القارة: يتم جزء كبير من هذه التجارة في مجالي الغذاء والمنتجات الزراعية. النساء هن المجموعة الرئيسية المعنية ويساهمن في المناطق الريفية أيضا بما يقرب من 60 في المائة من القوى العاملة في الزراعة وما يصل الي 80 بالمائة في إجمالي إنتاج الغذاء. (انظر صندوق 1 المرأة في الزراعة في أفريقيا)

**المرأة والتجارة في افريقيا: التأثيرات حتى الآن**  
من المهم الأخذ في الاعتبار أن جزءًا كبيرًا من التجارة في أفريقيا سواء داخل البلدان أو عبر الحدود غير رسمية. يصعب الإتيان بالأرقام ولكن الصورة العامة تشير إلى أنها تمثل 30-40% من التجارة داخل افريقي، حيث يعمل 40 بالمائة من الأشخاص في التجارة بشكل غير رسمي و70 بالمائة من هذا التبادل يتم في مجال الغذاء

## صندوق 1 المرأة في الزراعة في افريقيا

يختلف استخدام المرأة للوقت في الزراعة حسب المحاصيل ودورات الإنتاج و العمر و المجموعة العرقية، لكن إزالة الحشائش الضارة و الحصاد هي بشكل عام واجبات نسائية و تتضمن أيضا نسبة أعلى من المسؤوليات المنزلية غير المدفوعة لإعداد الطعام و جمع الوقود و الماء. و تتباين مشاركة النساء في أسواق العمل الريفية باختلاف المناطق ، ولكن على الدوام ، لا تزال النساء في الغالب يعملن دون أجر بشكل موسمي بدوام جزئي ، وغالبا ما يتقاضين أقل من الرجال مقابل نفس القدر من العمل. ويلاحظ وجودهن بشكل كبير في قطاع الفاكهة والخضروات و تصدير زهور القطف.

تشمل أنشطتهن في هذا القطاع عادةً إنتاج المحاصيل الزراعية ، ورعاية الحيوانات ، وتجهيز وإعداد الطعام ، والعمل مقابل أجر في المشاريع الزراعية أو الريفية الأخرى ، وجمع الوقود والمياه ، والانخراط في التجارة والتسويق ، ورعاية أفراد الأسرة والاهتمام بالمنزل. والأهم من ذلك هو الدور الحاسم والمركزي الذي تلعبه النساء في أنظمة البذور الأفريقية. ويعترف الجميع بأن النساء حافظون رئيسيون على البذور حيث يقومون بإدارة حفظ البذور وتنوعها واختيارها وتخزينها في معظم إن لم يكن جميع المجتمعات الأفريقية. لم يتم إدراج العديد من هذه الأنشطة على أنها «عمالة نشطة اقتصاديًا» في الحسابات القومية ولكنها ضرورية لرعاية الأسر الريفية.vi

بلدان مثل تنزانيا وغانا وجنوب إفريقيا هذه التجربة بالفعل في سياق سياسات الإقراض الخاصة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يمكن للدول الأوروبية الضغط من أجل حقوق أوسع للمستثمرين وامتيازات تسوية المنازعات لشركات المياه الخاصة بهم في إطار الموجة التالية من محادثات وكالة حماية البيئة مع الدول الأفريقية.

تتضمن صفقات التجارة والاستثمار الحرة أحكامًا تتعلق بالمناطق الاقتصادية الخاصة وتضخمها ، وهو خير مثال على استغلال العمال ، بمن فيهم النساء. نظرًا لأنها لا تخضع لقانون العمل المنزلي أو القانون البيئي ، فإنها تميل إلى تقديم أسوأ ظروف العمل: الأجور المنخفضة ، والإسكان السيئ ، والصرف الصحي السيئ ، وكلها تولد ثقافة العنف ضد المرأة. يستضيف عدد لا بأس به من البلدان في إفريقيا مناطق اقتصادية خاصة ومجمعات صناعية وممرات استثمارية حيث تؤثر الإعفاءات من الأراضي والأنظمة الأخرى على النساء بشكل كبير xii. سيكون من المقلق للغاية رؤية هذه المناطق تتمتع بالشرعية وترخا بشكل أكبر من خلال الجيل التالي من اتفاقيات التجارة الحرة ، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

تعمل شركات المزارع وغيرها من الأعمال التجارية الزراعية ، التي تتلقى التحفيز والحماية من خلال قواعد تحرير الاستثمار للصفقات التجارية ، على إزاحة صغار المزارعين من خلال الاستيلاء على الأراضي وتعزيز نظام غذائي صناعي غير مستدام. يستثمر عمالقة شركات الأغذية من تستله إلى دانون بالفعل بكثافة في إفريقيا ، حيث يقومون بتشغيل سلاسل التوريد لمنتجات الألبان أو القهوة أو الأطعمة فائقة المعالجة ، سواء للأسواق المحلية أو أسواق التصدير. تجذب شركات السوبر ماركت الأفريقية مثل نيفاسيا في كينيا أو شوب رايت في جنوب إفريقيا رأس المال الغربي ، غالبًا من خلال صناديق الأسهم الخاصة التي تدفع عائدات كبيرة لأصحابها. كما يأتي تجار التجزئة الغربيون للأغذية ، من كارفور إلى أوشان ، ويعطلون الأسواق المحلية xiii . تحرص شركات الأسمدة والكيماويات العملاقة مثل يارا وسينجيتا وباير على جني المزيد من الأموال من المزارعين الأفارقة ، على الرغم من الآثار الكارثية على التربة والتنوع البيولوجي والمياه ، أي الموارد التي تعتمد عليها النساء. هذه الضغوط لتوسيع نموذج الزراعة القائم على المزرعة المستعمرة التي يزرع بها محصول واحد plantation agriculture ، الذي كان في إفريقيا منذ الحقبة الاستعمارية ، نذير شوؤم بالنسبة للمرأة. قد يوفر هذا النوع من الزراعة الوظائف ، لكنها عادة ما تكون الوظائف منخفضة الأجر وتحرم المرأة من الوصول إلى الغابات والمياه النظيفة والخدمات الصحية الكافية ، وهي أرض خصبة للعنف الشديد ضد المرأة xiv . وهي تؤدي إلى الوضع المروع الذي نواجهه اليوم: وسط الفوضى بسبب جائحة كوفيد 19 وبينما يحذر برنامج الأغذية العالمي من مجاعة محتملة ذات «أبعاد

إن السجل الحافل لاتفاقيات التجارة الحرة السابقة فيما يتعلق بوضع المرأة ، ومعالجة مخاوفها في هذه العمليات والفوائد اللاحقة لم يكن مشرفًا على الإطلاق. في الواقع ، تتشابك الانتقادات النسوية لسياسات واتفاقيات التجارة والاستثمار الحرة في مناطق أخرى بقوة مع التجارب في إفريقيا.vii. و تشمل القضايا الرئيسية ما يلي:

- ترتبط اتفاقيات التجارة الحرة ارتباطًا وثيقًا بنضالات المرأة لأنها تعزز استغلال العمالة الرخيصة لاستخراج الثروة للتصدير. وتشكل النساء الجزء الأكبر من اليد العاملة ، سواء بأجر أو بدون أجر. ومنذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في عام 1993 ، وأعقب ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995 ، عملت الصفقات التجارية والاستثمارية على إضفاء الطابع العالمي على نموذج اقتصادي قائم على هذه المعايير ، يعود بالنفع على القلة ، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين و تعزيز الفروق الطبقية والعرقية.viii

- إن خصخصة البذور ، من خلال قواعد الملكية الفكرية ، تقوض وصول المرأة إلى موارد الزراعة و تقوض حقها في مواصلة عمل من أجل حفظ البذور وتبادلها وتجريبها وهو ما يشكل العمود الفقري للاستدامة الزراعية. في إفريقيا ، دول مثل الجزائر والمغرب ومصر وتونس وجنوب إفريقيا مجبرة بالفعل على الموافقة على اعتماد معايير الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة بموجب الاتفاقيات التجارية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. ix يفتح ذلك الباب أمام تسجيل براءات الاختراع الكاملة للبذور المعدلة جينياً في مرحلة لاحقة. ومع ذلك ، فإن المرأة هي محور عمل الحفاظ على البذور في إفريقيا x . إذا لم تستطع المرأة الاستمرار في لعب دورها في الحفاظ على البذور ، فإن وضعها الاجتماعي والاقتصادي ، ونفوذها في عمليات صنع القرار ، في نهاية المطاف ، ستآكل قوتها وتتعرض للخطر.

- يشكل الحصول على الأدوية مصدر قلق خطير آخر للمرأة التي غالباً ما تواجه تحديات قواعد الملكية الفكرية من الاتفاقيات التجارية. ولجنوب إفريقيا ، على سبيل المثال ، تاريخ طويل في النضال من أجل تقليص شروط براءات الأدوية بموجب اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية وكذلك في منظمة التجارة العالمية ، وغالبًا ما يكون ذلك لصالح القارة. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على حماية هذه المساحة ، خاصة وأننا نواجه جائحة مثل كوفيد 19.xi

- غالبًا ما تؤدي خصخصة المياه ، نتيجة لتحرير الخدمات ، إلى انخفاض الوصول إلى المياه ، لا سيما من قبل المجتمعات الفقيرة ، وتزيد العبء على النساء اللائي يضطرن إلى النهوض مبكرًا أو الذهاب إلى مكان بعيد للحصول على المياه لأسرهن. في إفريقيا ، شهدت

النساء xvii. وعلى نحو مقلق ، ستتواءم أنظمة الملكية الفكرية ، ربما على غرار الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية (UPOV) فيما يتعلق بالبدور.

في معظم أنحاء أفريقيا ، لا تشكل النساء أغلبية التجار غير الرسميين عبر الحدود فحسب ، بل إن تجارتهن تتم بشكل أساسي في مجال المنسوجات والمنتجات الزراعية والمواد الاستهلاكية ، تتم على يد أفراد كل أسبوع . تتاجر النساء بكميات صغيرة من البضائع مما يجعل عبورهم للحدود أكثر تكراراً وكلفة باهظة في نهاية المطاف xviii. تضطر النساء إلى التعامل مع الاعتداء الجنسي ، ونقص المعرفة حول اللوائح والإجراءات التجارية ، ومعلومات السوق المحدودة والضعف الجسدي xix. إن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، باهتمامها الوحيد بتجارة الشركات ، لن تفعل شيئاً لمساعدة هؤلاء النساء.

من المكونات الأخرى لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ذات التأثير المهم على المرأة الترتيبات الاقتصادية الخاصة. كما هو متوقع ، تنص اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في بند خاص على أن للدول الأطراف التي تنشئ ترتيبات أو مناطق اقتصادية خاصة من أجل تسريع «التنمية». علينا أن ننتظر ونرى معنى ذلك ، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار التجربة الخاصة بهذه الترتيبات في جميع أنحاء العالم ، فيمكن القول بأنها تلحق بالضرر بالنساء.

#### خاتمة

بالنظر إلى تاريخ الصفقات التجارية في إفريقيا ، والصراعات حولها على مدار الثلاثين عاماً الماضية ، يجب على المرء أن يتساءل: هل عززت دور المرأة في المجتمع؟ هل ارتقوا بالمرأة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً؟ هل توفر هذه الصفقات وظائف جيدة تساعد النساء على إعالة أسرهن والتمتع بحقوقهن الصحية والإنجابية الكاملة؟ وبشكل عام ، هل تدعم بدلاً من أن تقمع الأسواق غير الرسمية التي تشكل 60% من النسيج الاقتصادي للقارة؟

لقد فشلت الصفقات في كل هذه الأمور. والأفعال أبلغ من الأقوال ، ونتائج اتفاقيات التجارة الحرة على الأرض تفضح كلام مناصريها عن رعاية للنساء والقطاعات المهمشة الأخرى. إن الجوهر النيوليبرالي لهذه الأنظمة التجارية موجود في كل مكان وهو في الواقع عبارة عن قاطرة يقودها قطاع الشركات. نحن بحاجة إلى نهج جديد للتجارة ، واستراتيجيات جديدة تستند إلى قيم مختلفة جذرياً تماماً: قيم مستدامة وجماعية لا استعمارية ولا أبوية ، تلبى احتياجات وتطلعات الشعوب الأفريقية ومعالجتها.

مروعة» في عشر دول ، نصفها في إفريقيا ، تحتفل شرق إفريقيا بنقل الغذاء إلى بروكسل من صناعة البستنة المدفوعة برؤية أوروبية! xv

قدمت جائحة كوفيد 19 للحكومات في جميع أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء الذريعة التي طال انتظارها لقمع البائعين غير الرسميين ، بغض النظر عن أن النساء العاملات في القطاع غير الرسمي يقدمن الخدمات الأساسية لعائلاتهن ومجتمعاتهن.

وأخيراً ، يجب أن ندرك ونفهم الصلة بين اتفاقيات التجارة والاستثمارات الحرة ، والمرأة والعسكرة في إفريقيا. هل من قبيل المصادفة أن تقدم إدارة ترامب أول اتفاقية تجارة حرة أفريقية لها إلى كينيا ، الشريك الرئيسي لحكومة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في المنطقة? xvi

**هل ستختلف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ؟**  
دخلت اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها اتفاقية تجارة حرة حيز التنفيذ في 30 مايو 2019 ، لكن أعمال التجارة بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية ستبدأ في 1 يونيو 2020. ومن المربك أن عملية التفاوض لا تزال جارية. ولم يتم التفاوض على عروض التعريفات بعد ، ومن المقرر صيغة الأبواب الخاصة بالخدمات والملكية الفكرية والاستثمار في وقت لاحق في عام 2020.

وبالتالي ، فإن اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية التي دخلت حيز التنفيذ هي مجرد هيكل لما ستكون عليه ، حيث إن الجوهر الفعلي للاتفاقية لم يتم الاتفاق عليه أو الانتهاء منه. لكننا نعلم أن التوقعات كبيرة بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتوفير آلية قوية لتحرير التجارة والاستثمار داخل إفريقيا على غرار الخطوط التي شوهدت في اتفاقيات التجارة الحرة الأخرى حتى الآن. سيتم تصميمها وفقاً لقدرات كل دولة ، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتعريفات ، مع تقديم نموذج متماسك. يتحدث الاتحاد الأوروبي بالفعل عن التفاوض بشأن اتفاق تكتل مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بمجرد اكتمالها.

الزراعة وإنتاج الغذاء - يوفران العمل لأكثر من 55 في المائة من القوى العاملة في أفريقيا وهي أكبر مصدر عمل للنساء - ولكنهما لا يحظيان باهتمام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويعزى ذلك إلى رغبة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في فتح حدود المنطقة ومن شأن ذلك أن يسهل عملية إغراق السلع بخطوط تعريفية تخص كل منتج على حدة والتي لم يتم الاتفاق عليها بعد. ومن المتوقع أيضاً أن تفتح الحدود أمام التدفق الحر للعمال ، على الرغم من أن الخبرة المكتسبة السابقة مثل بروتوكول السوق المشتركة لشرق إفريقيا تشير إلى أن هذا لن يكون متاحاً إلا للعمال ذوي المهارات العالية ، وليس للغالبية العظمى من



الشرطة الأوغندية ووحدة الدفاع المحلي (LDU) والجيش في كمبالا يطبقون توجيهًا رئاسيًا بحظر وسائل النقل العام وجميع الأسواق غير الغذائية كوسيلة لاحتواء انتشار فيروس كورونا.  
المصور: كمبالا ديسباتش



بائعو الفاكهة يُطاردون في شوارع كمبالا ، أوغندا. مصدر الصورة: بادورو كاتمبا / AFP عبر Getty Images

## NOTES

- i. Kennedy Senelwa, "East Africa exports to the US hit 1\$bn in the year to September 2018", The East African, 31 December 2018, <https://www.theeastafrican.co.ke/business/East-Africa-exports-to-the-US-hit1--bn-in-the-year-to-September/12-4914404-2560mqfte/index.html>
- ii. Timothy Kalyegira, "What failure of AGOA says about Africans", Daily Monitor, 24 May 2015, <https://www.monitor.co.ug/OpEd/Commentary/failure-AGOA-Africans/-2727256-689364i5vcix/index.html>
- iii. UNCTAD, June 2019: <https://unctad.org/en/pages/PressRelease.aspx?OriginalVersionID=520>
- iv. «Lifting the lid on the black box of informal trade in Africa.» The Conversation, September 2018: <https://theconversation.com/lifting-the-lid-on-the-black-box-of-informal-trade-in-africa102867->
- v. "Informal trade may hold the key to food security", Fin20 ,24 Oct 2018, <https://www.fin24.com/Opinion/informal-trade-may-hold-the-key-to-food-security201810176-GRAIN> and AFSA, "The real seed producers", 2018, <https://grain.org/e/6035>
- vi. GRAIN and AFSA, "The real seed producers", 2018, <https://grain.org/e/6035>
- vii. A good summary from Latin America is provided by Graciela Rodríguez, "Impacts du libre-échange sur les femmes dans un monde globalisé", in Alternatives sud, vol. 2017 ,24, pp. 165-147. From Asia, please see the excellent materials from Asia-Pacific Forum on Women, Law and Development at <https://apwld.org/tag/trade-liberalization/>
- viii. See bilaterals.org website for many accounts, and particularly bilaterals.org, BIOTHAI and GRAIN, "Fighting FTAs", 2008, <https://www.bilaterals.org/fightingFTA-en-Hi.pdf>
- ix. See GRAIN, "Trade agreements privatising biodiversity outside the WTO: 2018 update", <https://grain.org/e/6030>. UPOV is a French acronym for Union for the Protection of New Plant Varieties, a type of patent regime for seeds.
- x. See GRAIN and AFSA, "Th real seed producers", 2019, <https://grain.org/e/6035>
- xi. AFTINET, "293 community Groups Call on World Trade Organization to stop other negotiations and focus on access to life-saving medical supplies", 20 April 2020, <http://aftinet.org.au/cms/node/1859>
- xii. See for example Eric Toussaint et al., «South Africa's Special Economic Zones in Global Context,» ACCEDE, September 2019: [https://accede.co.za/wp-content/uploads/09/2019/ACCEDE20%&20%FES20%Policy20%Working20%Paper20%No.1\\_WEB.pdf](https://accede.co.za/wp-content/uploads/09/2019/ACCEDE20%&20%FES20%Policy20%Working20%Paper20%No.1_WEB.pdf)
- xiii. See GRAIN, "Supermarkets out of Africa! Food systems across the continent are doing just fine without them", November 2018, <https://grain.org/e/6042>
- xiv. See RADD, Muyissi Environment, Culture Radio, Natural Resource Women Platform, GRAIN and WRM «Breaking the silence: Industrial oil palm and rubber plantations bring harassment, sexual violence and abuse against women,» March 2019: <https://grain.org/e/6164>
- xv. "Tanzania's horticulture industry gets new lease of life", The Citizen, 14 April 2020, <https://www.thecitizen.co.tz/news/business/Horticulture-gets-new-lease-of-life/-5523522-1840434exursez/index.html>
- xvi. Claire Felter, "What would a US-Kenya trade deal mean?", Council on Foreign Relations, 21 Feb 2020, <https://www.cfr.org/in-brief/what-would-us-kenya-trade-deal-mean>. From 2017-2002, US counterterrorism assistance spending in Africa was highest in Kenya (9.2\$bn). See Stimson Study Group on Counterterrorism Spending, May 2018, [https://www.stimson.org/wp-content/files/file-attachments/CT\\_Spending\\_Report\\_0.pdf](https://www.stimson.org/wp-content/files/file-attachments/CT_Spending_Report_0.pdf)
- xvii. SEATINI Uganda, "Free movement of workers in the East African Community: Implications for youth employment in Uganda", 2014, <https://www.seatiniuganda.org/publications/research/-35free-movement-of-workers/file.html>
- xviii. EASSI, "Women informal cross border traders: Opportunities and challenges in the East African Community", 2012, <https://eassi.org/wp-content/uploads/07/2019/Women-Informal-Cross-Border-Traders-Opportunities-and-Challenges-in-the-EAC-Action-research2012-.pdf>
- xix. United Nations Conference on Trade and Development, "Borderline: Women in informal cross-border trade in Malawi, the United Republic of Tanzania and Zambia", 2019, [https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditc2018d3\\_en.pdf](https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditc2018d3_en.pdf)



[www.grain.org](http://www.grain.org)

